



## I- التقديم العام لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

تم الإعداد لانطلاق مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف في تونس عبر تنقيح القانون الاساسي لميزانية الدولة لسنة 2004 (الفصل 11 جديد) حيث اعتبر الحجر الاساس في برنامج الاصلاح العام للميزانية و يتمثل بالاساس في تركيز منظومة جديدة للتصرف في الميزانية يقتضي المرور من "التصرف المبني على الوسائل" إلى "التصرف المبني على النتائج" . ويستوجب هذا الانتقال هيكلية ميزانية كل وزارة وفق برامج وبرامج فرعية تترجم السياسات العمومية والمهام الموكولة اليها ويتم بالنسبة لكل برنامج تعيين مسؤول برنامج من طرف وزير الاشراف.

ومن خصائص هذا النمط من التصرف، أنه يدخل إصلاحا شاملا على الميزانية والتصرف العمومي ويرسخ تصرفا أمثل في مالية الدولة باعتماد الأهداف ومؤشرات قيس الأداء. وبتطوير منطق النتائج يمكن حينئذ للدولة أن تنفق بطريقة مثلى مما يمكن من تحسين النجاعة في تدخلاتها لفائدة المجموعة.

تضفي المنظومة الجديدة الشفافية على قوانين المالية لتصبح ذات مقروئية أوضح حيث يتم تفصيل الإعتمادات الموظفة لتغطية مختلف السياسات العمومية وتقديمها في شكل برامج وبرامج فرعية. وفي نهاية المطاف، ستصبح الميزانية بعد هيكلتها في شكل برامج مرتبطة بأهداف ومؤشرات قيس أداء مرقمة تبرز الانعكاسات المنتظرة من السياسات العمومية. وفي هذا السياق، يقدم رؤساء البرامج الموازنات حول استعمال الموارد الموضوعة على ذمتهم كما يقدمون النتائج التي توصلوا إلى تحقيقها.

و يمكن حوصلة أهم محاور الإصلاح في الميادين التالية:

-تبويب المهام إلى برامج وبرامج فرعية،

-ضبط مؤشرات كمية أو نوعية لقيس أداء البرامج والبرامج الفرعية،

-إعداد إطار نفقات متوسط المدى (3 سنوات)، متحرك، جملي (يحتوي على التوازنات الجمالية- الموارد والنفقات) وأطر نفقات متوسطة المدى قطاعية للوزارات،

-إرساء عقلية التقييم والتقييم الذاتي باعتماد آليات جديدة من بينها التقييم الداخلي

-تطوير الرقابة الفنية وتحويلها إلى رقابة نتائج

-ملائمة التطبيقات الإعلامية الحالية

-المرور إلى حسابية القيد المزدوج

-ضبط إستراتيجية لتكوين ومعاوضة كل المتدخلين في إعداد الميزانية وتنفيذها.

و يرمي هذا الإصلاح باعتماده منهجية تركز على الأهداف في مجال الميزانية إلى تحقيق الغايات التالية  
(مبادئ منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف):

- ترشيد النفقات العمومية لتصبح أكثر شفافية وأحسن مردودية،
- ضمان طريقة أمثل لرصد الإعتمادات حسب التوجهات والأولويات المحددة،
- تدعيم طريقة برمجة النفقات على المدى المتوسط،
- معاوضة نسق التنمية المبرمج في إطار التوازنات الاقتصادية والمالية،
- تحسين المقروئية على مستوى أهداف الميزانية.

ولقد تم منذ سنة 2008 اعتماد المرحلة والندرج في تركيز المنظومة الجديدة بهدف الاستنتاج قبل التعميم وذلك عبر ادراج 05 وزارات نموذجية ضمن الدفعة الاولى ليتم تعميم التجربة على باقي وزارات. وانخرطت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ضمن الدفعة الثالثة.

### **II-انخراط الوزارة في مشروع وحدة التصرف حسب الأهداف**

يقتضي المرور من "التصرف المبني على الوسائل" الى " التصرف المبني على النتائج أو القدرة على الأداء" إعادة هيكلة ميزانية الوزارة وفق برامج وبرامج فرعية يشرف عليها رؤساء برامج تعهد إليهم مسؤولية قيادة وتنسيق أعمال مختلف المتدخلين في تنفيذ البرنامج. كما استوجب مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف الإرساء التدريجي لعدد المحاور وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية باعتبارها الجهة المكلفة بقيادة مشروع تطوير ميزانية الدولة على المستوى الوطني وتمثل أهم هذه المحاور في:

- ✓ تحويل المهام القطاعية والمهام المشتركة لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن إلى برامج وبرامج فرعية،
- ✓ إعداد مؤشرات لقيس نجاعة البرامج والأنشطة المنجزة،
- ✓ إعداد إطار عام للنفقات على المدى المتوسط يمتد على ثلاث سنوات وأطر نفقات قطاعية،
- ✓ تركيز ثقافة التقييم والتقييم الذاتي والتحول من المراقبة الفنية إلى مراقبة نتائج،
- ✓ ملائمة النظم والتطبيقات الإعلامية الحالية،
- ✓ المرور إلى حسابية القيد المندمج.

وفي هذا الإطار تم تقسيم مهمة "المرأة والأسرة" إلى أربع برامج تساهم في تجسيم الإستراتيجية وهي تتوزع كالتالي (خارطة البرامج):

- ✓ برنامج المرأة والأسرة،
- ✓ برنامج الطفولة،
- ✓ برنامج كبار السن،
- ✓ برنامج القيادة والمساندة.

وقد تم تعيين رئيس لكل برنامج يتولى قيادة أنشطة برنامجه بالتنسيق مع رؤساء البرامج الفرعية كما تم تحديد أهداف ومؤشرات مختلف البرامج المذكورة وأطر النفقات متوسطة المدى الخاصة بها إلى جانب إطار النفقات متوسط المدى الإجمالي.